طلاّب 1968 وطلاّب 2024

حسن مدن

قبل أربع سنوات من عام 1968، عندما كان الجنرال شارل ديغول رئيساً لفرنسا، سأل مندوب مجلة فرنسيّة الكاتب جان بول سارتر عن تفسيره انصراف الشبيبة عن السياسة. قال الصحافي: «إنّ فرنسا تفقد اهتمامها بالسياسة، وهذا اللاتسييس يتجلى في انصراف الشبيبة الفرنسية ليس عن الأيديولوجيات فحسب، بل حتى عن الأفكار، فما يستحوذ على اهتمام الشبيبة هو التقنيّة بوصفها سبيلاً للرفاه».

لم يمضِ وقتٌ طويل على طرح هذا السؤال على سارتر، حين حلّ عام 1968، الذي شهدت فيه فرنسا انبثاق الحركة الطلابية التي غيّرت أشياء كثيرة في فرنسا وفي أوروبا، لا بل في العالم كله، سواء في السياسة أو في الفكر أو في الثقافة، أي إنّ الشبيبة التي قال مندوب المجلة الذي حاور سارتر بأنها تنصرف عن السياسة هي ذاتها التي ملأت الشوارع في باريس وبقيّة المدن الفرنسية رافعة الشعار الشهير: «كونوا واقعيين واطلبوا المستحيل»، في ما يشبه «الثورة» على ما شَرع في الظهور من نموذج حياةٍ يقومُ على الفرجة والاستهلاك.

بدأت تلك الحركة في فرنسا، واجتاحت، فيما بعد، البلدان الأوروبية الأخرى، ثم شملت آثارها البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، وعلينا ملاحظة أنّ هذا العام، عربياً، كان الذي تلا هزيمة 5 حزيران التي شكّلت صدمة في الوعي العربي، وردّة الفعل يومها لم تكن التسليم بالهزيمة، بل التمرّد على العوامل التي قادت إليها، لذا فإنّ أفكار الانتفاضة الطلابية الفرنسية صادفت هوىً في نفوس الجيل الجديد من الشبّان العرب، ولا سيما طلبة الجامعات. من مفاعيل ذلك انبثاق الحركة الطلابية المصرية في مطالع السبعينات التي قامت تحت عنوان رئيسي هو الدعوة إلى الحرب، للثأر من الهزيمة ولتحرير الأراضي المحتلة.

نحن الآن في عام 2024. ها نحن أمام احتجاجات طلابية حاشدة وعاصفة، نُذكّرنا بالتي جرت في 1968، بدأت من الجامعات الأميركية وأخذت تأثيراتها تمتدّ إلى بلدان أوروبية، وربما غير أوروبية، ومثلما لاحظ مندوب المجلة الفرنسية التي حاورت سارتر أنّ الشبيبة في فرنسا وفي العالم منصرفة، لحظتها، عن السياسة، كان يوسع أيّ منّا أن يقول، وقبل أشهر قليلة فقط من اليوم، الملاحظة نفسها عن حال الشبيبة في أميركا وغيرها، خصوصاً لجهة عدم الاكتراث بمحنة الشعب الفلسطيني المحروم أبسط (واهمْ) الحقوق التي يتمتع بها أي شعب، في أن تكون له دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة. وكما فاجأت أحداث 1968 كثيرين، بسبب النقلة التي جرت من حال لامبالاة الشباب وانصرافهم عن السياسة، ها هي احتجاجات طلبةً أميركا وغيرها تأتي بمثابة مفاجأة صاعقة لدوائر صنع القرار في واشنطن وتل أبيب وكل المتورّطين في العدوان على غزّة ودعمه.

يشارك طلّاب وبعض أساتذة أكثر من مائتي جامعة أميركية في هذه الاحتجاجات، ومنها جامعات شهيرة، مثل هارفارد، نيويورك، ييل، كولومبيا، ماساتشوستس، إيموري، ميشيغان، براون، هممبولت بولينكنيك، بيركلي، جنوب كاليفورنيا، تكساس، مينيسوتا، وغيرها. وأصبح المحتجون المناهضون للدعم العسكري الأميركي لإسرائيل أكثر صخباً في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، بعد أن اتسع حجم المخيم المؤيد للفلسطينيين داخل الحرم الجامعي. وعلى مدار أكثر من أسبوعين، اتسعت رقعة الحركة الاحتجاجية الطلابية التي أشعلها اعتقال أكثر من مائة شخص في جامعة كولومبيا، لتشمل، أيضاً، جامعات أتالانتا وبوسطن.

آخر ما توقعته إسرائيل، ومعها صنّاع القرار في واشنطن، أن تأتي الاحتجاجات بهذا الزخم الكبير من داخل الولايات المتحدة تحديداً، في ضغط كبير على إدارة بايدن عشيّة الانتخابات الرئاسية الوشيكة. ثمّة «اطمئنانٌ» إسرائيلي مستقر من أن الدعم الأميركي لسياساتها لا يأتي، فقط، من الإدارات المتعاقبة، جمهورية كانت أو ديمقراطية، بل من قطاعات واسعة داخل الرأي العام الأميركي، حيث نجحت الدعاية الصهيونية في إظهار إسرائيل، واليهود عامة، في صورة «الضحية»، وتصوير المقاومين لاحتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية «إرهابيين» و«متطرّفين»، بالاستخدام الفظّ لبافطة، أو شعّاعة، «معاداة السامية»، لتفيق تلك الدوائر من نشوتها أمام التحرّكات الطلابية ضد أنفاق أصول الجامعات الكبرى في شركات تصنيع الأسلحة التي تدعم العدوان على غزّة، وللمطالبة بمنع الإبادة الجماعية هناك، لتصيب منظومة الدعاية الصهيونية وهُروجيها في مقتل، رغم كل مساعي تشتيت الرأي العام وإنهاء، الحراك الطلابي بالقوّة.

الحرب على غزّة وأزمة الديمقراطية الغربية

محمد ابو رمان

لم يعد الحديث عن أزمة الديمقراطية الغربية موضوعاً هامشياً، لا في الأوساط السياسية، ولا مقتصراً على أصحاب النظرية النقدية للديمقراطية الليبرالية جذرياً، ولا حتى على أطروحات «نظريات المؤامرة» (كانت تُتهم فترة طويلة بأنّها مرتبطة بأمراض ذهنية، ثم أصبحت تمثل ثقافة مركزية حتى في أعتى الديمقراطيات)، بل هنالك اليوم تيار أكاديمي وفكري واسع في الغرب نفسه يتحدّث بوضوح عن أزمة الديمقراطية الليبرالية، وهنالك كتب ومقالات فكرية ودراسات أكاديمية تحلل طبيعة المرحلة الجديدة، من مدخل صعود الحركات الشعبوية أو من مدخل تصاعد دور وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة صوغ المجال العام والسياسي وتعزيز مأزق النخب السياسية، حتى في الدول والمجتمعات التي تمتعت بسمعة ديمقراطية طويلاً.

مثّل صعود اليمين الأوروبي ثم «الترامية السياسية» صدمة كبيرة للنخب التي طالما تحدّثت عن الديمقراطية وأمنت بها، ورأينا صاحب كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، فرانسيس فوكوياما، نفسه يعيد طرح السؤال عن مدى قدرة النظام الديمقراطي الليبرالي على حلّ مشكلات الهوية والقومية في كتابه المهم «الهوية: مطلب الكرامة وسياسات الأشياء». وعلى الصعيد الأكاديمي، طرح مقاربة «ما بعد الديمقراطية» باحثون ومفكّرون عديدون، مثلما فعل مارتن وولف في كتابه الصادر حديثاً «أزمة الديمقراطية الرأسمالية»، وكذلك فعل كلاوس فون بايمه (أستاذ العلوم السياسية في جامعة هايدلبرغ) في كتابه المهم «من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة» (ترجمة سيد فارس ومراجعة يوسف معوض، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، وقد أصبح الموضوع شاغل مفكرين وباحثين معتبرين كثيرين، كما فعل المحلل البريطاني ديفيد غودهارت في كتابه عن الشعبوية في بريطانيا والولايات المتحدة، بالتوازي مع صعود كتابات أكاديمية وبحثية عن صعود الشعبوية وارتباطها بأزمة النظام الديمقراطي (يمكن الإحالة هنا إلى كتاب عزمي بشارة «في الأجابة عن سؤال ما الشعبوية؟» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، أو حتى كتاب باتكاي ميشرا «زمن الغضب.. تأريخ الحاضر»، الذي قدمتها أن الموازنة التي سعى أردوغان إلى تحقيقها في البداية لم تجعل تركيا طرفاً نشطا في الدبلوماسية الإقليمية، وجلبت تكاليف غير مُتوقعة على أردوغان في الداخل. علاوة على ذلك، معارضة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو انخراط تركيا بشكل فعال في جهود الإغاثة في غزّة عزّزت نقاط ضعف النهج السابق لأردوغان، ولم تُساعده في تسويقه بشكل أفضل في الداخل. يُضاف إلى ذلك أن انسداد فرص تقديم تركيا نفسها وسيطاً مقبولاً لدى طرفي الصراع، من خلال تجنب التصعيد ضد إسرائيل في السابق، أبرز الحاجة إلى تعزيز نقاط القوّة الأخرى في الموقف التركي على الجانب الفلسطيني، بإظهار مزيد من الاحتضان السياسي لحركة حماس، والتي كافأت أنقرة على هذا الاحتضان بالمطالبة بأن تكون دولة ضامنة أي صفقة جديدة مع إسرائيل. مع ذلك، لا تزال تركيا تواجه عقبة أمام تعظيم دبلوماسيّتها في الصراع، تتمثل في الرفض الإسرائيلي لأي دور فعّال لها.

تركيز نهج التصعيد التركي على الخطوات الاقتصادية والقانونية (الانضمام إلى الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية) والاحتضان المتزايد لـ«حماس» الذي لا يتجاوز حدود الموقف السياسي، يجلب تكاليف أقلّ على أنقرة وعلى العلاقات التركية الإسرائيلية، طالما أنه لم يشمل بعد تصعيداً دبلوماسياً، ومن الواضح أن إحدى أولويات أردوغان الرئيسية، وتتمثل في تجنّب انهيار دبلوماسي جديد في العلاقة مع إسرائيل، لا تزال تُشكّل نقطة ارتكاز في السياسة التركية، حتى في وقتٍ تُظهر أنقرة فيه مزيداً من الاندفاع في تصعيد موقفها ضد تل أبيب. كما أن أردوغان يقارب خطواته من منظور أن تصعيداً يخرّج عن نطاق السيطرة في الأزمة مع إسرائيل يزيد من صعوبات إعادة ترميم هذه العلاقة بشكل سريع بعد انتهاء الحرب ويُضعف حسابات تركيا في قضايا أخرى مهمّة لها، ومتشابكة مع إسرائيل، خصوصاً في شرق البحر المتوسط. هذه الأسباب والدوافع مجتمعة تجعل أردوغان يولي أهمية قصوى لمواصلة قياس التكاليف المحتملة لخطواته على مسارات مُتعددة تأثيرها مُضاعفاً عندما تصدر من رئيس دولة، ويمكن أن تنحصر أزمة الوعي هذه في مسألتين: الأولى، أنّ تقدّم الدول ونهضتها مرتبطان بوفرة المال وفرص العمل. والثانية، أنّ عملية بناء الإنسان مُجتمعية ليست من اختصاص الدولة، وقد عبّر السيسي عن ذلك صراحة في 28 يوليو/ تموز 2018، عندما قال: «تفتكروا إحنا معانا عصاية سحرية لحلّ المسألة لبناء الإنسان؟ لا.. دي عملية فيها تفاعل شديد بين الإصلاح والمجتمع المستعدّ لدفع تكلفة الإصلاح».

مع ذلك، في طرح السيسي شيء من الواقعية، ولكن بطريقة مشوّهة. على سبيل المثال، تنبّهت عالمة الاجتماع مارثا نوسباوم إلى تزايد الإقبال في الغرب الأوروبي والأميركي على الدراسة في الفروع العلمية على حساب دراسة العلوم الإنسانية، مشيرةً إلى أنّ أغلب أسس التعليم ومعاييره في الغرب أصبحت تنصبّ في التعليم من أجل الربح. وقد تصدّت نوسباوم، في كتابها المهم «ليس للربح: لماذا تحتاج الديمقراطية إلى الإنسانيات» (ترجمة فاطمة الشمّان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2016)، إلى هذه المسألة، مُنطلقةً في ذلك من الوضع الحالي للدول الديمقراطية الغربية التي تزايدت فيها التوجّهات السياسية إلى المعرفة، ولا حتى إلى الواقع، من ربط مُخرجات التعليم بسوق العمل المصرية لسببين: إمّا أنّ هذه السوق لا تستطيع تشغيل أولئك الدارسين في العلوم الإنسانية، بخلاف الأطباء والمهندسين، وإما أنّ العلوم الإنسانية ليست مُربحة كما هي حال العلوم العملية، وخصوصاً البرمجة والطب والهندسة. وفي الحالتين نحن أمام أزمة في الوعي، وهي أزمة يكون

كاريكاتير طارق نجم

تصعيد أردوغان مع إسرائيل... المنافع والتكاليف

محمود علوش

من بين خلاصات بارزة يُمكن الخروج بها بالنسبة للنهج التركي في التعاطي مع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة أنّ تركيا لم تنجح في أن تكون فاعلاً رئيسياً مؤثراً في الصراع، وفي جذب الاهتمام باهمية دورها، وأن التكاليف التي حصدها الرئيس رجب طيب أردوغان من هذا النهج، إن على مستوى هزيمة حزبه في الانتخابات المحلية أخيراً أو على مستوى تحجيم دور أنقرة في الصراع، مناط الفضّة، أنّ الرئيس السيسي، في افتتاحه مركز البيانات والحوسبة السحابية الحكومية، أخيراً، أنتقد استمرار إقبال الطلاب على الكليات النظرية، ودعا الأهالي إلى إلحاق أبنائهم بالكليات التكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل: «قاعدين كلكم تدخلوا ولادكم آداب وتجارة وحقوق، مع كل التقدير... هيشتغل إيه؟... الابن بيقى زعلان مني وزعلان من الحكومة يقول ما بتشغلوناش ليه؟». وحثّ السيسي الأهالي على دفع أولادهم إلى تعلّم البرمجة بدلاً من دخولهم كليات مثل الآداب والتجارة والحقوق، فالمبرمجون، بحسب السيسي، يمكن أن يتقاضوا ما قد يصل إلى مائة ألف دولار شهرياً.

لحركة حماس، والتي كافأت أنقرة على ضامنة أي صفقة جديدة مع إسرائيل. مع ذلك، لا تزال تركيا تواجه عقبة أمام تعظيم دبلوماسيّتها في الصراع، تتمثل في الرفض الإسرائيلي لأي دور فعّال لها.

تركيز نهج التصعيد التركي على الخطوات الاقتصادية والقانونية (الانضمام إلى الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية) والاحتضان المتزايد لـ«حماس» الذي لا يتجاوز حدود الموقف السياسي، يجلب تكاليف أقلّ على أنقرة وعلى العلاقات التركية الإسرائيلية، طالما أنه لم يشمل بعد تصعيداً دبلوماسياً. ومن الواضح أن إحدى أولويات أردوغان الرئيسية، وتتمثل في تجنّب انهيار دبلوماسي جديد في العلاقة مع إسرائيل، لا تزال تُشكّل نقطة ارتكاز في السياسة التركية، حتى في وقتٍ تُظهر أنقرة فيه مزيداً من الاندفاع في تصعيد موقفها ضد تل أبيب. كما أن أردوغان يقارب خطواته من منظور أن تصعيداً يخرّج عن نطاق السيطرة في الأزمة مع إسرائيل يزيد من صعوبات إعادة ترميم هذه العلاقة بشكل سريع بعد انتهاء الحرب ويُضعف حسابات تركيا في قضايا أخرى مهمّة لها، ومتشابكة مع إسرائيل، خصوصاً في شرق البحر المتوسط. هذه الأسباب والدوافع مجتمعة تجعل أردوغان يولي أهمية قصوى لمواصلة قياس التكاليف المحتملة لخطواته على مسارات مُتعددة

> **التصعيد التركي ينتج مزيداً من التعقيدات في العلاقة المتأزّمة مع إسرائيل**

للسياسة الخارجية التركية. وعلى الرغم من أن التصعيد التركي ينتج مزيداً من التعقيدات في العلاقة المتأزّمة مع إسرائيل، إلا أنّ أردوغان يتطلع إلى أن تؤدّي الموازنة بين هذا التصعيد وإيجاد هامش لإظهار الحاجة لدور أنقرة في تسوية الصراع إلى تعظيم حضورها بشكل أكبر في الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الصراع، من بوابة تقديم إسهاماتها في مجال الوساطة وتركيز الجهد الدولي على الحاجة لإطلاق عملية سلام بعد الحرب تؤدّي إلى تحقيق حل الدولتين. ويُمكن لسياسة تُوازن بدقّة بين هذه الاعتبارات المختلفة والمتعارضة أن تجعل دور تركيا في الصراع أكثر تأثيرا إذا ما تمسّك أردوغان بتجنّب المحاذير التي حدّدها ضمنيا منذ بداية الحرب.

(كاتب لبناني)

بين ديوي ونوسباوم والسيسي

حسين عبد العزيز

لو كان الرئيسان المصريان الأسبقان، حسني مبارك وأنور السادات، قد انتقدا إقبال الطلاب على الدراسة في كلّيات العلوم الإنسانية (الفلسفة، علم الاجتماع، التاريخ، الحقوق، الأدب، اللغات، الجغرافيا، التربية، العلوم السياسية، إلخ)، لاندلعت تظاهرات ضخمت طلاباً وأساتذة ومثقّفين، ولبادر صحافيون وكُتّاب بفندون هذا القول ويبينون تهافته. لكن في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، لم يحلّ الصمت المُطبق فحسب، بل تطوّع بعضهم، في إطار المزايدة والتملّق، للمضي إلى أبعد مما قاله السيسي، فاعلن رئيس الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن في مجلس الشيوخ، حسام الخولي، أنّ في كلّيات الآداب تخصصات لا يحتاجها المصريون، وطالب نائب آخر بإغلاق بعض الكلّيات النظرية، ومنها كلّيتا الآداب والحقوق.

مناط القضّة، أنّ الرئيس السيسي، في افتتاحه مركز البيانات والحوسبة السحابية الحكومية، أخيراً، انتقد استمرار إقبال الطلاب على الكلّيات النظرية، ودعا الأهالي إلى إلحاق أبنائهم بالكلّيات التكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل: «قاعدين كلّكم تدخّلوا ولادكم آداب وتجارة وحقوق، مع كل التقدير... هيشتغل إيه؟... الابن بيقى زعلان مني وزعلان من الحكومة يقول ما بتشغلوناش ليه؟». وحثّ السيسي الأهالي على دفع أولادهم إلى تعلّم البرمجة بدلاً من دخولهم كلّيات مثل الآداب والتجارة والحقوق، فالمبرمجون، بحسب السيسي، يمكن أن يتقاضوا ما قد يصل إلى مائة ألف دولار شهرياً.

ليس هذا تصريحاً عابراً، فقبل عامين صرّح السيسي في كلمته في افتتاح إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية: «إنّ سوق العمل في مصر مش محتاج الكلام ده»، في إشارة إلى فروع التاريخ والجغرافيا، وفروع العلوم الإنسانية كافّة. وفي عام 2019، قال في احتفالية عيد العمّال إنّ المصريين يجب أن يهيئوا أبناءهم وبناتهم بشكل صحيح لسوق العمل، خلال السنوات المقبلة، فلا يجوز أن يكون لدى مصر كلّ عام مائة ألف خريج في كلّية الحقوق، ومثلهم في كلّية التجارة.

تختزل هذه التصريحات العلم والمعرفة في الجانب التقني، التكنولوجي فقط، وتتجاهل دور العلوم الإنسانية في النهضة الحضارية، وليس التاريخ إلا دليلاً هادياً لنا، فقد سبقت الحداثة الأوروبية، بفروعها كلّها، نهضة إنسانية خلال القرن الخامس عشر، ثم دخلت أوروبا عصر التنوير الفكري بمجاراة التطوّرات العلمية، وكذلك الحضارة الإسلامية، التي تركت بصمتها الحضارية على مستوى العالم في الفلسفة والاجتماع والفلك والطب والكيمياء. لهذا، العلوم الإنسانية والعلوم العلمية التطبيقية جناحا النهضة الحضارية. وتنبع فكرة السيسي، وهي لا تنتمي إلى التاريخ ولا إلى المعرفة، ولا حتى إلى الواقع، من ربط مُخرجات التعليم بسوق العمل المصرية لسببين: إمّا أنّ هذه السوق لا تستطيع تشغيل أولئك الدارسين في العلوم الإنسانية، بخلاف الأطباء والمهندسين، وإما أنّ العلوم الإنسانية ليست مُربحة كما هي حال العلوم العملية، وخصوصاً البرمجة والطب والهندسة. وفي الحالتين نحن أمام أزمة في الوعي، وهي أزمة يكون تأثيرها مُضاعفاً عندما تصدر من رئيس دولة، ويمكن أن تنحصر أزمة الوعي هذه في مسألتين: الأولى، أنّ تقدّم الدول ونهضتها مرتبطان بوفرة المال وفرص العمل. والثانية، أنّ عملية بناء الإنسان مُجتمعية ليست من اختصاص الدولة، وقد عبّر السيسي عن ذلك صراحة في 28 يوليو/ تموز 2018، عندما قال: «تفتكروا إحنا معانا عصاية سحرية لحلّ المسألة لبناء الإنسان؟ لا.. دي عملية فيها تفاعل شديد بين الإصلاح والمجتمع المستعدّ لدفع تكلفة الإصلاح».

مع ذلك، في طرح السيسي شيء من الواقعية، ولكن بطريقة مشوّهة. على سبيل المثال، تنبّهت عالمة الاجتماع مارثا نوسباوم إلى تزايد الإقبال في الغرب الأوروبي والأميركي على الدراسة في الفروع العلمية على حساب دراسة العلوم الإنسانية، مشيرةً إلى أنّ أغلب أسس التعليم ومعاييره في الغرب أصبحت تنصبّ في التعليم من أجل الربح. وقد تصدّت نوسباوم، في كتابها المهم «ليس للربح: لماذا تحتاج الديمقراطية إلى الإنسانيات» (ترجمة فاطمة الشمّان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2016)، إلى هذه المسألة، مُنطلقةً في ذلك من الوضع الحالي للدول الديمقراطية الغربية التي تزايدت فيها التوجّهات السياسية إلى المعرفة، ولا حتى إلى الواقع، من ربط مُخرجات التعليم بسوق العمل المصرية لسببين: إمّا أنّ هذه السوق لا تستطيع تشغيل أولئك الدارسين في العلوم الإنسانية، بخلاف الأطباء والمهندسين، وإما أنّ العلوم الإنسانية ليست مُربحة كما هي حال العلوم العملية، وخصوصاً البرمجة والطب والهندسة. وفي الحالتين نحن أمام أزمة في الوعي، وهي أزمة يكون

> **ضعف مستوى التعليم الإنساني في عالمنا العربي، بسبب تهميش الأنظمة لهذه العلوم، أدى إلى ضعف القيم الإنسانية**

مواطنين كاملين قادرين على التفكير في الآخر، ونقد التقاليد. لهذا تجادل نوسباوم وتلحّ بقوّة على أهمية تعليم الإنسانيات والفنون في أنظمة التعليم، الأوّلي والثانوي والجامعي، لأنّه يمكّن من إنماء القدرات الأساسية للتفكير النقدي، والتأمل الجيد.

غير أن إشكالية الغرب مغايرة لإشكالاتنا في العالم العربي، فقد بلغت العلوم الإنسانية والعلمية مستويات عليا في ظلّ دولة ديمقراطية ليبرالية قائمة على القانون والمواطنة. ولن تكون لتأثيرات حدوث انزياح نحو العلوم الربحية في الغرب تداعيات سلبية مباشرة على الدولة والمجتمع، بسبب وجود بنية علمية وفلسفية وقيمية راسخة، سواء على صعيد مؤسّسات الدولة أو مؤسّسات المجتمع المدني (جامعات، أكاديميات، مؤسّسات علمية في العلوم الإنسانية) أو على الصعيد المجتمعي، حيث قيم المواطنة والديمقراطية راسخة. في المقابل، أدّى ضعف مستوى التعليم الإنساني في عالمنا العربي، بسبب تهميش الأنظمة لهذه العلوم، إلى ضعف القيم الإنسانية، بقدر ما يحمل قيماً إنسانية وسياسية واجتماعية تجعل منه فرداً مواطناً قادراً على البناء، فمن دون رفع مستوى التعليم الإنساني وانتشاره لن تحدُث عملية تنمية لمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والهوية الوطنية والقيم المجتمعية، وهذه المُهمّة مُهمّة الدول، وليست مهمة الشعوب. وهنا تكمن المشكلة الكبرى في مصر وعالمنا العربي، فهذه النُظم تربط التقدم والحداثة فقط بالتطوّر الاقتصادي، فجدوى العلم مرتبط بالربح، في حين يشكّل تعزيز العلوم الإنسانية تهديداً لهذه النظم، لأنّها إذا ما نجحت في تأسيس منابر علمية وثقافية متينة وواسعة، ستُسهم في رفع المستوى المعرفي والسياسي للشعوب، ولن يكون خافياً على أحد أن ربط العلم بالربح يعبّر عن تقديم المصلحة الذاتية للنظام على حساب المصلحة العام للمجتمع وخلاصه. تنبّهت الخبيرة التربوية المصرية بثينة عبد الرؤوف لهذا الطرح المُخيف، حين قالت: «الحديث عن جدوى الكليات النظرية يعكس فهما خاطئا لمفهوم التعليم. يوجد قصر نظر لدى الذين يطالبون بإغلاق الكليات النظرية عبر ربطها بحاجة سوق العمل، وفهم خاطئ لفلسفة التعليم التي تهدف بالأساس إلى بناء مجتمع وتطوير الثقافة، وليس فقط إعداد موظفين لسوق العمل، فلا يوجد مُجتمع من دون علم اجتماع أو تاريخ أو جغرافيا».

(من أسرة التلفزيون العربي)

فلسطين جديدة في قلب الصحراء

عبد القادر الشاوي

يتعلّق الأمر بتقرير يجعل من «الصحراء»، سبب احتلال الإسبان لها منذ أوائل القرن التاسع عشر، فلسطين المحتلة من الصهاينة منذ بداية القرن العشرين تقريباً. وهي مماثلة أو مُعادلة تنتهي من خلال تقديم المعطيات العامة المتعلقة بالموقع والسكّان والتاريخ والموارد الاقتصادية والتركيب الاجتماعي إلخ، إلى النتيجة نفسها المُسطرة في مشروع الثورة الفلسطينية، أي الكفاح المسلّح من أجل تخليص الأرض ودحر العدوّ. الواضح هنا أنّ الأمر يتعلّق، في هذا الاستخلاص الميكانيكي، بتحرير الصحراء وأسقاط النظام الملكي في المغرب.

نُشر التقرير في مجلّة أنفاس المغربية في أواخر سنة 1971 (العدد المزدوج السابع والثامن)، ولم يُمهر بأيّ اسم، لأنّه كان من المعروف للمشرفين على المجلّة أنّ فئة من الشباب الصحراوي كانت تتهيّأ في تلك المرحلة للقيام بدور سياسي على علاقة بقضيّة الصحراء، أشرفت عليه، فصافيه الوالي مصطفى السيد (1948 - 1976)، أكثرهم دينامية وأقربهم إلى بعض مناضلي الأنوية اليسارية الوليدة، على الوجه الذي نشر فيه، إلا في ما يخصّ بعض تفاصيل صغيرة قد تكشف عن أمور جليلة في البحث والمناقشة. وأكثر ما قد يُفاجئ في التقرير أنّه يفتتح الكلام بـ«نعم» التي تعني التوكيد بإطلاق، أي ما معناه: إنّ كان القائل/ الكاتب واعياً بالأبعاد الثاوية خلف التعبير والمعنى المقصود، فإنّه لا يُغلق بشيء بعد الاستفهام. ولو فسّرنا ذلك على الوجه السياسي، وفي ارتباط أيضاً مع التصورات الأيديولوجية التي كانت لفئة من اليسار (وبعض أصدقائهم الصحراويين) في تلك المرحلة، لقلنا بوضوح إنّه مصادرة على وعْي أو فهْم لم معرفة لم تكن شائعة ولا متبلورة إلا بالنسبة إلى من أعدّ التقرير المشار إليه وهيّأه للنشر، علماً أنّ المُشبّه به؛ فلسطين، في علاقة بوجْه الشبه، تنبني على صفتين أو أكثر، أي خضوع الصحراء للاحتلال كما هي فلسطين خاضعة له، وضرورة التحرير مهمةً ملقاةً على عاتق العاملين في سبيلها، هنا وهناك.

وفي ما يتعلّق بذلك، كان الوعي بالقضية الفلسطينية، قضيةَ تحرير من الاحتلال الصهيوني الغاصب، واضحاً وَمُدْرَكاً، وفيه عناصر كثيرة بارزة، وفي مقدمها وجود قوى فلسطينية مُنظّمة تعمل من أجل ذلك، ولو بناءً على اختيارات مُتناقضة. ولم تكن قضية الصراع، بكلّ تأكيد، على هذه الحال إلا في ما يرجع للاحتلال الإسباني لتلك الأرض منذ أن وصل إليها، ضمن قسمة استعمارية مُرتّبة في أوائل القرن التاسع عشر (1884)، أي غارية، أيضاً، من الرمزية التي كانت العوامل الأساسية الفعّالة (الأرض والشعب والتنظيم والكفاح المسلّح) في المعارك التي خُاض ضدّ الأعداء.

بناءً على هذا، يبدو أنّ التقرير صيغ في ضوء التصوّرات الأيديولوجية التي كانت شائعة في الوعي اليساري المُعمّم، إلى حدّ ما، في أوساط الشباب الجامعي، وفي الفترة التي صيغ فيها، في علاقة بالثورة الفلسطينية، من الزاوية الوطنية أو بصورة أوضح، ما كانت تعنيه الوطنية في تلك المرحلة لليسار نفسه، وللقوى المُسمّاة «الإصلاحية» و«التحريفية» المعارضة للسلطة الموصوفة، بدورها، بأنّها رجعية ولا شعبية ومستبدّة وتابعة ولا وطنية، وغيرها. ومعروف أنّ المؤتمر الثالث عشر للمنظمة الطلابية (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يوليو/ تموز 1968) هو الذي أوجد لأوّل مرّة لجنة خاصة بالقضية الفلسطينية، وأنّ المؤتمر الرابع عشر، بعد ذلك (أغسطس/ آب 1969) هو الذي أقرّ، باقتراح وإلحاح جبهة الطلبة التقدميين، تلك الصيغة التي أصبحت على كلّ لسان، أي «فلسطين قضية وطنية»، مُلوّحاً بدعم الثورة الفلسطينية المسلّحة عسكرياً وسياسياً، وربط نضال الشعب الفلسطيني بنضال الشعب المغربي في استراتيجية الثورة العربية. بينما لم يكن لقضية الصحراء في الوعي اليساري أيّ حضور أو قل كان لها بعض حضور في تناظر مع السياسة التي اتبعتها سلطة الحكم، عندما تبيّن لها عملياً أنّ إسبانيا عازمة على خلق كيان جديد في الصحراء، تُسْند قيادته، بناءً على الهيمنة التي افترضتْها لاستمرار وجودها ومصالحها في المنطقة، إلى فئات صحراوية من الوجهاء، ساهمت في تكوينهم وتدريبهم وضمان ولائهم الواجب أو التام.

كان الغرض من المماثلة بين القضية الفلسطينية والصحراء في ضوء «الاحتلال» منطلقاً، و«الثورة بالكفاح المسلّح» هدفاً، كما يمكن الاستنتاج من التقرير نفسه، القول بنوع من «الشرعية الثورية» التي كانت مطلوبة للبرهنة على الأحقّية النضالية في المواجهة (التحرير) مع إسبانيا، التي كانت تحتلّ الصحراء بالفعل، في وجه النظام المغربي نفسه (ومعه النظامان الموريتاني والجزائري، كما يمكن الاستنتاج من الديباجة). ولم تكن مُسوّغات الالتقاء مع بعض المنطلقات الأيديولوجية لـ«اليسار الجديد» في المغرب، ومن ذلك نشر التقرير في مجلة اليسار نفسه (أنفاس)، إلا لإعلان التميُّز، والاستفراد بالهوية الصحراوية، التي كانت في حاجة إلى منطلقات وحجج، وَضوْغ أهداف وتبرير وجود، في بداية الوعي بتمييزها أو فرادتها، وهو ما تُرجِّم، في بداية الأمر، بالبحث عن لنقد نظام الحكم السائد في المغرب، وتعرية الاستعمار الجاثم على الصحراء، وبناء التحالفات التي استطاعت، في وقت محدود، إطلاق «البوليساريو - الجيش»، وإعلان «الجمهورية - الدولة»، وتفجير «الحرب - الانتقام» التي ما زالت تعيش بيننا، بمختلف الأشكال التي تحيل عليها يومياً، منذ أزيد من خمسة عقود.

> **الموتمر الثالث عشر للمنظمة الطلابية (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يوليو 1968) هو الذي أوجد لأوّل مرّة لجنةً خاصةً بالقضية الفلسطينية**

بواعثه الخاصة، في إشارة من كاتب هذه السطور إلى أنّ الدعم الليبي للشباب الصحراوي تزامن مع الصراع الذي نشب بين المغرب وليبيا بعد الانقلابين الفاشلين على النظام الملكي في المغرب، علماً أنّ العداوة كانت قد ظهرت، بصورة أوّلية، منذ انقلاب العقيد معمّر القذافي على الملكية السنوسية، مُعلناً في العالمين نياته الناصريّة بقوّة وخفّة، قبل أن تُترجمها، بطريقة سريالية، في «الكتاب الأخضر» بسنوات، هادفاً من ورائها المعارضات السياسية والمسلّحة، حيثما ظهرت. يضاف إلى ذلك أنّ ليبيا كانت تحتضن، على نحو ما، فئة من المعارضين السياسيين الذين جرّبوا سابقاً أكثر من محاولة لقلب نظام الحكم في المغرب، منذ أواسط الستينيات.

ويمكن قول الشيء نفسه عن الجزائر في ما يرجع إلى الدعم الشامل، مع الاختلاف الذي كان قد أصبح حقيقةً في العلاقة الاستثنائية المفهومة مع المغرب، منذ ما قبل انقلاب هواري بومدين على رفاقه العسكريين والمدنيين في 1965، أي من خلال اجتراز ظروف حرب الرمال (1963) ونتائجها، وما رافق المرحلة الاستقلالية من تناقضات وطموحات أقامت ما دُعي بالنظام الاشتراكي الذي هيمن، بصورة ميكانيكية، على مختلف التصوّرات؛ اقتصادية واجتماعية وسياسية، التي سُنّت بقوّة المؤسسة العسكرية وجبروت حزبها الوحيد (جبهة التحرير). ومن هذه الزاوية أصبحت الصحراء، التي اختُلّت موقع القضية الفلسطينية في الوعي الأيديولوجي، صيغة يسارية تبريرية لنقد نظام الحكم السائد في المغرب، وتعرية الاستعمار الجاثم على الصحراء، وبناء التحالفات التي استطاعت، في وقت محدود، إطلاق «البوليساريو - الجيش»، وإعلان «الجمهورية - الدولة»، وتفجير «الحرب - الانتقام» التي ما زالت تعيش بيننا، بمختلف الأشكال التي تحيل عليها يومياً، منذ أزيد من خمسة عقود.

(كاتب وروائي مغربي)

في حيرة المعارضة التونسية

صلاح الدين الجورشي

لا تزال المعارضة التونسية غير قادرة على اتخاذ الموقف المناسب في الوقت المناسب، ففي كل مرّة تسعى، التقدير وتسجل الأهداف في مرماها، بدل أن تصوّب الكرة نحو مرمى خصمها. الأمثلة عديدة، وما يخشى اليوم أن تفشل المعارضة في تحويل الانتخابات الرئاسية المقبلة إلى فرصة تستعيد من خلالها ثقة التونسيين بها، أو على الأقل تعود رقماً مهماً في المشهد السياسي الراهن.

رغم إصرار السلطة على تقزيم خصومها والتنكيل برموزها بمختلف اتجاهاتهم، سواء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فقد حافظ هؤلاء الخصوم على تفكّكهم وصراعاتهم القديمة وحساباتهم الضيقة، وبقوا مصرّين على تبادل الإقصاء وممارسة الفرز السياسي والإيديولوجي بين مكوّناتهم... بقوا سجناء المرحلة السابقة بجميع تفاصيلها وأخطائها. حاولت بعض الشخصيات، ولا تزال، تقريب الشقّة

جذور «ثورة غزّة» في الجامعات الأميركية

لميس أندوني

لم تكن أي إدارة أميركية لتتخيّل يوماً أن يفجر قطاع غزّة صغير المساحة ثورة تحرُّر ضد السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة، ورفضاً لتغوّل رأس المال على الجامعات الأميركية. ولم تكن أي إدارة سابقة لتعتقد أن غزّة ستكسر كل القيود التي وضعتها الجامعات الأميركية، وبخاصة النخبوية، لمنع بزوغ حركة طلابية بهذا التوسّع والتأثير؛ إذ اعتقدت المؤسّسة الاميركية الرسمية واهمة أن عهد الحركة الطلابية التي هزّت أميركا اعتراضاً على المشاركة الأميركية في حرب فيتنام (انتهت الحرب في 1975)، ودعماً لحركة الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوثر كينغ قد ولّى إلى رجعة. لكن ما يحدث أعاد شبح تداعيات حرب فيتنام ونهوض حركة الحريات المدنية، أي إنها أعادت نهوضاً ضد الظلم وغياب العدالة في سياسات أميركا الخارجية والداخلية، بل أيقظت الضمائر وألهمت جيلاً جديداً بأخذ المبادرة وكسر الخوف ورفض كل تجليات تمويل (وتسليح) أميركا حروبها وحروب إسرائيل الكولونيالية، فما تشهده ثورة واعية تربط التحرّر بالعدالة الإجتماعية ومكافحة التمييز والاستغلال.

واضح أن المؤسّسة الأميركية لم تنتبه إلى عامل التجربة التراكمية للحركات الطلابية والاجتماعية، ونقل الراية من جيل إلى جيل، مستندة إلى تجهيل ممنهج وإعلام أميركي، في أغلبه غائب وخانع، مع الاعتراف باستثناءاتٍ مهمّة.

منذ تلك الفترة الصعبة، وبخاصة في عهد إدارة الرئيس رونالد ريغان، وحركات طلابية تتشكّل، تنجح أحياناً، وتُحاصَر في أحيان أخرى، لكنها تظهر وتنضمّ إليها أجيالٌ جديدةٌ كما ظهر في الاحتجاجات ضد الحربين على العراق 1991 و2003. وكذلك خلال القصف الأميركي لأفغانستان برزت التجمّعات الرافضة لما سُمي الحرب على الإرهاب وتداعياتها على حقوق الإنسان.

برزت في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وأواخرها حركة طلابية وفلسطينية، وبخاصة بعد إنشاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي لم يكن موجوداً في أميركا قبل عام 1979، وإن كانت منظّمة الطلبة العرب المظلة الرئيسة للنشاط الطلابي فترة طويلة، وإن انقسمت حيال الخلاف بشأن إيران والعراق، وبعد ذلك بسنوات شهدنا صعوداً، ثم انحساراً لدور الاتحاد العام لطلبة فلسطين، نتيجة انقسامات الفصائل الفلسطينية وضعف دوره بعد اتفاقيات أوسلو 1993. وفي عام 2000 أنشئت حركة العودة، وأفرع للحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل (BDC) وتأسيس منظمة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» التي أخذت بالانتشار في الجامعات الأميركية، بعد ولادتها في جامعة كاليفورنيا بيركلي التي تشهد احتجاجات نوعية أعادت مكانة مقهى «حرية التعبير»، الذي سمّي أصلاً من طلبة حركات مناهضة حرب فيتنام وحركة الحقوق المدنية في الستينيات.

هذا التلخيص السردي التاريخي ضرورياً لتحليل التحوّلات النوعية التي نرى تجلياتها في ثورة الجامعات الطلابية وانضمام أعضاء هيئات التدريس إليها، في تحدٍّ شُجاع لإدارات الجامعات والإدارة الأميركية وسيطرة المال الصهيوني واليميني على الجامعات وتطويعها أكاديمياً وسياسياً. إلا أنّ هذا التحوّل ليس في الحجم فقط، بل هناك تحوّل نوعي وقيمي في هذه الثورة الطلابية، فهي ثورة تربط بين جميع حركات المضطهدين في أميركا وخارجها، ففي العشرين سنة الأخيرة وأكثر، انضمّ طلبة عرب وفلسطينيون من خلفيات أخرى بعدد أكبر من قبل إلى الجامعات النخبوية، وحملوا معهم همومهم، وإن تباينت درجات وعيهم. وشهدنا أيضاً تحوّلاً في نوعية الأساتذة، فقد زاد عدد أعضاء الهيئات التدريسية التقدّميين، فعلاً وليس اسماً، فخفتَ تأثير تيار الليبراليين «الانتقائي» في تبنّيهم حرية التعبير وتحرّر الشعوب بما يخدم السياسة الأميركية لصالح تيار فكري أكثر تقدّمية، كان موجوداً لكنه كان أقل ظهوراً وتأثيراً. فمن أسوأ ما كانت تقوم به الجامعات فترة طويلة، ولي تجربة كطالبة وباحثة ومحاضرة زائرة في جامعات مثل هارفرد وبيركلي، فرض منهجية تفصل بين الظلم الطبقي والنسوي وغياب العدالة الاجتماعية، وتغييب الترابط في أسباب القهر بين الشعب الفلسطيني ومعاناة سكان أميركا الأصليين وتاريخهم وحاضرهم، لكن هذه التقاطعات عادت إلى الظهور في الوعي الطلابي الأميركي، وكذلك عادت التقاطعات بين تجارب الشعوب التي خضعت لنير الاستعمار، وخاضت صراعات طويلة لتحرّرها إلى السردية العالمية للأحداث، فالنضال الفلسطيني مع انكشاف

> خفتَ تأثير تيار الليبراليين «الانتقائي» في تبنّيهم حرية التعبير وتحرّر الشعوب بما يخدم السياسة الأميركية لصالح تيار فكري أكثر تقدّمية

وحشية الاحتلال الإسرائيلي وفرضه نظام الأبارتهايد العنصري وجدا أصداءً في النفوس في الجامعات وفي العالم.

وبالرغم من أنّ إسرائيل لا تحترم تقارير حقوق الإنسان ومرافعات محكمة الجنايات الدولية، إلا أن ثورة غزّة أدخلت مفردات ومفاهيم كانت تريد أميركا طمسها، وركّزت الضوء على تقاطعات نضال الشعوب والمشهورين ضد الاستعمار والاستقلال. إضافة إلى انهيار نظريات تبرير الاستعمار وانتصار النظام الرأسمالي، فلم يتأثر بها الجيل الجديد لم يتأثر بها، وبدت كنكتة سمجة لا يتقبلها عقل مستنير، فليس لصاموئيل هنتنغتون ولا لميلتون فريدمان وبرنارد لويس تاثير في تفكير قطاع واسع من الشباب، فالأزمات الاقتصادية واستمرار الفقر والعوز أضعفا من تأثير النظام الأميركي في عقول الطلبة، وجاء أيضاً صمود الشعب الفلسطيني واستمرار وحشية إسرائيل وافتضاحها، وخصوصاً خلال حرب إبادة فتحت العيون وتجاوز تأثيرها الأعراق والجنسيات، بما فيها انقلاب غير مسبوق بين طلبة يهود ضد إسرائيل. كذلك إن الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه إدارات الجامعات، بدءاً بإدارة جامعة كولومبيا، بقمع التظاهرات الطلابية، ومنع الطلاب من التعبير عن آرائهم باستخدام القوة المفرطة، هزّ بقوة، ليس فقط طلبة الجامعات الأخرى والهيئات التدريسية فيها، بل كذلك أهالي هؤلاء الطلبة والجمعيات المدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان. إذ رأوا في هذا القمع اعتداءً خطيراً وتجاوزاً على «التعديل الأول» على الدستور الأميركي، الذي يؤمن أميركيون كثيرون بأنه هو الذي يعزّز مبدأ حرية التعبير التي تتباهى بها أميركا.

ما يحدُث خطوة، بل نقلة، في معركة تحرّر فلسطين، بل أصبحت غزة مُلهمة لتحرّر الشعوب، على الأقل من فكر التبعية الذي يفرّق بينها، لكنها لن تكتمل من دون تحرّك الشعوب العربية وامتداد هذه الحركة إلى الجامعات العربية، ولو بأشكال مختلفة، وفقاً لوضعها. لكن الجمود يضرّ ليس فقط بهدف إنهاء حرب الإبادة على غزّة، بل أيضاً بقدرة الشعوب العربية على المطالبة بحقوقها.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

أن يعتصم طلبة جامعة كولومبيا في مبنى «هاملتون هول»

إبراهيم فريحات

لم يكتف مئات الطلاب في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة بالاعتصام في المخيم الذي نصبوه في الساحة الرئيسية في حرم الجامعة منذ بداية احتجاجاتهم على دعم إدارة الرئيس جو بايدن الحرب الإسرائيلية على غزة، بل انتقلوا، في خطوة مفاجئة، إلى التحرّك نحو الاعتصام في مبنى هاملتون هول، والتي جوبهت بردٍّ عنيفٍ، ليس فقط من رئيسة الجامعة نعمت شفيق، التي استدعت الشرطة لفضّ الاعتصام في المبنى، بل إنها لاقت ردوداً من أعلى الهرم السياسي في الولايات المتحدة، ومنهم الزعيم اليهودي الأبرز في الكونغرس تشاك تشومر، الذي صرّح بأن «الاستيلاء على مبنى الجامعة ليس حرية تعبير، إنها فوضى»، وطالب بإنزال «أقسى العقوبات» بالطلبة. وغيّر الطلبة أيضاً اسم المبنى الى «مبنى هند» تكريماً للطفلة الفلسطينية هند رجب التي استشهدت في السادسة من عمرها في قصف إسرائيلي على غزّة.

أسباب تاريخية ورمزية ومبدئية وراء خطوة الطلبة، الاعتصام في المبنى المذكور، والتي يصعب على رئاسة جامعة نيوليبرالية وسياسيين تحرّكهم المصلحة والأيديولوجيا واللوبيات فهمها... لهذا المبنى أهمية تاريخية تتعلق بنضالات طلاب جامعة كولومبيا ضد الحروب، ودفاعاً عن العدالة الإنسانية وانتصاراً لمعاناة زملائهم السابقين من الطلبة الذين قمعوا على يد السلطات في هذا المبنى بالتحديد، حيث جاءت هذه الخطوة استكمالاً لنضالات الطلبة التي لا تتجزأ عبر التاريخ. ففي عام 1968، انطلقت التظاهرات التاريخية الطلابية ضد الحرب في فيتنام من هذا المبنى في «هاملتون هول» بالتحديد، والتي جوبهت برد قاس من الشرطة التي اقتحمت المبنى من خلال نفق أرضي، واعتدت على الطلبة بالهروات، وسُحلوا في الممرّات، واعتقل حوالي 700 طالب في تلك الحملة. تكرّر الأمر من اعتصامات الطلبة في هذا المبنى عام 1972 أيضاً من دون تسجيل اعتقالات.

وبالعودة إلى أحداث عام 1968، يدرس اليوم مساق في جامعة كولومبيا عن «الحركات الاجتماعية» وأهمية حراك الطلبة في تلك الفترة في مبنى «هاملتون هول». يناقش المساق ما حدث في هذا المبنى ويُحتفى بدوره في وقف حرب فيتنام، في حين جرى سحل الطلبة آنذاك في وقت الحدث. في حين تُخلّد أسماء من قاموا بحركات الاحتجاج ضد الحرب في فيتنام، ويُدرّس كل ما قاموا به من بطولات وتحدٍّ لسلطات القمع الأميركي في تلك الفترة، لا أحد يذكُر إدارة الجامعة ومجلس أمنائها الذين وافقوا على سحل الطلبة، وعندما يأتي ذكرهم، يكون ذلك بالخزي والعار لما قاموا به ضد الطلبة. وينطبق الأمر نفسه على أحداث اليوم التي تأمر بها رئيسة الجامعة شرطة نيويورك باعتقال الطلبة، لا بل والإقامة في الجامعة، أي تحويلها إلى ثكنة أمنية حتى تاريخ 18 مايو/ أيار الجاري، موعد انتهاء الفصل الدراسي، ليمنعوا الطلاب من العودة إلى الاعتصامات. يعيد التاريخ نفسه، فالإبادة الجماعية في غزّة ستتوقف وسينتهي تفكيك نظام الفصل العنصري في فلسطين تماماً كما سبقه في جنوب أفريقيا، وستُخلّد أسماء هؤلاء الطلبة الذين أُوقفوا عن الدراسة ووُجهت التهم الأمنية والجنائية لهم لرفضهم الإبادة الجماعية في غزة، التي تمولها الإدارة الأميركية ويصمت عنها السياسيون وتتواطأ معها إدارة جامعة كولومبيا ومجلس أمنائها طمعاً منهم بالحفاظ على مواقعهم، وسيذهب هؤلاء إلى مزابل التاريخ التي ستذكُرهم بالخزي والعار، كما فعلت مع سابقاتها من الإدارات السابقة

> كان لا بد في نظر طلاب كولومبيا من اقتحام مبنى هاملتون هال ليلتحم التاريخ ببعضه الذي لا يمكن تجزئته

التي تصرّفت بشكل مشابه. حقق الطلبة انتصاراتٍ في كل المرّات التي اعتصموا فيها في مبنى هاملتون هول، وهذه المرّة لن تكون الاستثناء.

أخذاً بهذه الاعتبارات، كان لا بد في نظر طلاب كولومبيا من اقتحام المبنى ليلتحم التاريخ ببعضه الذي لا يمكن تجزئته، وحتى يؤكّد الطلبة وحدتهم عبر تاريخ جامعة كولومبيا، مؤكّدين انتماءهم للمبدأ نفسه، المتمثل في مقاومة الظلم والاضطهاد والحروب غير الشرعية. وفوق ذلك كله، كان على طلبة كولومبيا الاعتصام في مبنى هاملتون هول، وفاء لمعاناة زملائهم الذين جرى قمعهم عام 1968 على يد الشرطة وبأوامر من إدارة الجامعة، حيث لا توجد مناسبة أكثر أهمية مثل الوقوف بوجه الإبادة الجماعية في غزّة التي يحيي الطلبة من خلالها الذكرى الـ55 للتنكيل بطلاب كولومبيا الذين وقفوا ضد حرب فيتنام.

يصعب على رئيسة جامعة ذات فكر استبدادي، لم تنجح شهادات الدكتوراه التي تحملها بتغييره، فهم هذه المعاني المتعلقة بوفاء الطلبة لنضالات من سبقوهم من زملائهم الذين قالوا «لا لحرب فيتنام» و«لا لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا»، والذين دفعوا ثمناً غالياً فقط من أجل الانتصار للعدالة الإنسانية، حيث لا يتعدّى تفكيرها الحفاظ على وظيفتها، حتى لو تطلب ذلك الانحناء لليمين الصهيوني المتطرّف في الكونغرس، كما شوهدت ترتجف في شهادتها أمامهم، حتى «تنجو بجلدها وتضحّي بالحريات الأكاديمية»، كما وصفت شهادتها في الكونغرس صحيفة نيويورك تايمز..

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

أسئلة صعبة تواجه المبادرات السوريّة الجديدة

رانيا مصطفى

يتوسّع الاهتمام السوري بمبادرة 8 آذار (وثيقة المناطق الثلاث)، رغم عمومية خطابها، وأسلوبه الإنشائي الفضفاض، وابتعاده عن المطالب السياسية الواضحة. انضمّت إلى المبادرة قوى مُجتمعية من السويداء ودرعا وريف حلب الشمالي، ومجموعات من الساحل، وشخصيات من إدلب، ورحّب بها «مجلس سوريا الديمقراطية». ومن الواضح أنّ هذا الخطاب العُمومي يمثّل أساساً للعمل بدءاً من القواعد الاجتماعية العريضة في مناطق سورية كلّها، بمن فيها المؤيدون للنظام، وهو ما سمّته الوثيقة «بناء رأسمال اجتماعي وطني»، بعيداً عن قوى الأمر الواقع الحاكمة والمُعارَضَة التقليدية، من أجل الانتقال لاحقاً إلى المستوى السياسي في العمل، فيما تؤجّل المسائل الخلافية بين السوريين، التي تُمثّل التحدي الأكبر. يتلمس السوريون المستنقع الذي وقعت فيه سورية. بلادٌ مقسّمة إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها قوى الأمر الواقع المدعومة من احتلالات متعدّدة، هذا دفع المُوقّعين على الوثيقة إلى البحث عن كيفية «بناء شبكات ثقة عابرة للمناطق والطوائف والعصبيات»، كما ورد في مبادئ الوثيقة الخمسة، أملاً في تشكيل قيادات وطنية جديدة بديلة من النظام والمُعارَضَة. إنّ وعياً جديداً يتبلور لدى السوريين، لا يتجاوز النظام فحسب، بل أيضاً يتجاوز سياسات المُعارَضَة، المُرتَهِنَة لأطراف إقليمية ودولية ظنّتها ستدعم مطالب السوريين في الحرّية والديمقراطية، ولا يحضُر هذا الوعي مشكلة المُعارَضَة في فسادها وعجزها عن التوحّد وصراعاتها واحتكارها الرأي المُعارِض فقط، بل يراها تتجاوز كلّ بنيتها المؤسّسة على هذا الارتهان للخارج، وأنّه القناة الوحيدة للتغيير السياسي وإهمال دور الشعب، وخطابها المعادي لقطاعات أيّدت النظام، الذي يغلب عليه النفس الطائفي، والسماح بسيطرة حالة مليشياوية على الثورة والشعب، وتبرير سياسة تحرير المدن والقرى الطرفية، وقبول اتفاقيات تسليم المناطق للنظام، ما أسّس مشاريع حُكْمٍ إسلاميةٍ فئويةٍ في «المناطق المحرّرة»، والدّفاع عن تلك المشاريع؛ (جبهة النصرة، وأحرار الشام، مثلاً)، بوصفها جزءاً من الثورة. يضاف إلى ذلك المشاريع الكردية الانفصالية، والإدارة الذاتية شمال شرقيّ سورية، وارتهان المُعارضة للأجندة التركية المُعادية للأكراد، الأمر الذي أدخل العرب في حالة عداء مع الأكراد، وساهم في تعزيز التقسيمات المناطقية والعصبية. اختير يوم 8 آذار، الذي يعود إلى ذكرى تأسيس الدولة السورية في العهد الفيصلي 1920، لإعلان المبادرة، والذي اتفق فيه على ميثاق دستوري فيدرالي، في المؤتمر التأسيسي السوري المنتخب على عجل، قبل أن يُطيحه الاحتلال الفرنسي بعد بضعة أسابيع. حينها كانت سورية الطبيعية، الدولة الوليدة، تضمّ أيضاً فلسطين والأردن ولبنان، وهذا يُحيلنا على تساؤلٍ بشأن حدود وهوية الدولة/ الأمّة السورية المنشودة، وكيف سيصاغ الدستور المُستقبلي لسورية الحالية، وعن علاقتها بالمحيط العربي، هل هي علاقة انتماء قومي؟ وهل من المُمكن تشكيل وطن سوري بالحدود الحالية، على أسس المواطنة والديمقراطية كما يطرح كثيرون، من دون الالتفات إلى أهمية العمق التاريخي والثقافي في حياة الشعب السوري، عرباً وكُرداً، ومن باقي الأقوام، بوصفها عواملَ حاسمة في تأسيس الأوطان، وبالتالي، حسم نقاش موقع الهوية العربية الأكبر أولاً، مدخلاً إلى نقاش إشكالية القوميات الأصغر؟ وهنا يحضر سؤال مُلحٌّ، في توقيت تصاعد انتهاكات نظام الإبادة الجماعية في فلسطين، عن موقع المسألة الفلسطينية من الدولة السورية الوطنية الناشئة. تتجاهل

> إنّ وعياً جديداً يتبلور لدى السوريين، لا يتجاوز النظام فحسب، بل أيضاً، يتجاوز سياسات المُعارَضَة، المُرتَهِنَة لأطراف إقليميّة ودولية

المعارضة في كلّ مؤسساتها ومواثيقها هذه المسألة، انطلاقاً من فكرة إمكانية الانكفاء في «سورية الديمقراطية»، وهل سيقبل الشعب، إذا امتلك «الحرّية والكرامة والإرادة»، بأيّ تنازلات مستقبلية تتعلق بالتطبيع مع الدولة اليهودية؟

في الحديث عن الديمقراطية المنشودة، يحضر سؤال علمانية الدولة، بسبب تشويه كلّ من الديكتاتورية والتيارات الإسلامية لها، بل وربطها بالديكتاتورية تارَةً، وبمعاداة الأديان تارَةً أخرى. لا ديمقراطية حقيقية من دون علمانية، لأنّ الأخيرة تعني رفع القداسة الدينية عن السياسة وحماية الأديان، إرثاً ثقافياً وتاريخياً يعني كلّ السوريين، من الاستغلال السياسي، وأنّ من حقّ الجميع، حتى الجماعات الإسلامية، العمل السياسي والمشاركة في الحُكْم، والنشاط السلمي، والدعوة كلّ وفق أيديولوجيته، لكن تحت دستور علماني. يحتاج الشارع السوري إلى الأمل بالمستقبل للعودة إلى الثورة، في ظلّ حالة العطالة السياسية الراهنة، ومبادرة 8 آذار، وغيرها لتجميع ناشطين من مناطق سورية مختلفة، هي خطوة إيجابية في هذا السياق، لكنّها لا يمكن أن تكون مُؤثّرة في الشارع من دون امتلاك برامجَ واضحةٍ، وهذا يتطلّب حسم الإشكاليات، وتجاوز الطروحات الرومانسية عن الديمقراطية وحدها أو حلّ إشكالية غياب هوية سورية واضحة بمبدأ المواطنة وحده، والارتباك تجاه البعد العربي، متمثلاً بالقضية الفلسطينية، وتجاهل أهمّية وضع خطط لحلّ مشكلة الفقر، والانتقال إلى اقتصاد مُنتج.

(كاتبة سوريّة)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads